منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٤/١٨**
الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة **٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣**
البند ٨-١ من جدول الأعمال المؤقت **EB134/18**

رصد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة

الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير من الأمانة

١- في أيار/ مايو ٢٠١٣، طلبت جمعية الصحة في القرار ج ص ع٦٦-١١ من المدير العام "إدراج مناقشة الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كبند من بنود جدول أعمال اجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٣، وعرض تقرير عن هذه المناقشات، عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، على جمعية الصحة العالمية السابعة والستين."

٢- وقد أصدرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تكليفات واضحة للأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (نيويورك، ٢٠-٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠؛ ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠-٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢) بخصوص كيفية السير قدماً في عملية التحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣- وتُبرز هذه الوثيقة، التي تُحدِّث نسخة سابقة نظرت فيها اللجان الإقليمية في اجتماعاتها على مدى الأشهر القليلة الماضية، عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تقررت في الحدث الخاص الذي نُظم بشأن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (نيويورك، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣). وهي تُلخص أيضاً الخطاب المستجد المتعلق بالصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

سير العملية حتى الآن

٤- في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، دعا الأمين العام إلى الاجتماع فريق شخصيات بارزة رفيع المستوى معني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مكوناً من شخصيات بارزة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد قدم الفريق تقريره في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠١٣.[١]

---

١ شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٣.

٥- وتلقى الفريق الرفيع المستوى، كإسهام مبكر في مداولاته، تقريراً من أحد أفرقة عمل منظومة الأمم المتحدة،[١] يحدد إطاراً عاماً للسنوات التالية لعام ٢٠١٥، له أربع دعائم: التنمية الاقتصادية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاجتماعية الشاملة (بما في ذلك الصحة)، والسلم والأمن، وهي تستند إلى حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وقد أُلحق بالتقرير الرئيسي ورقات مواضيعية، منها ورقة عن الصحة كتبتها المنظمة بالتشارك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز.

٦- وفيما بعد، قادت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية "حواراً عالمياً" بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال سلسلة من ٨٨ مشاورة وطنية ومشاورات إقليمية يسّرتها اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج للوصول إلى المواطنين عن طريق الإنترنت عنوانه (My World) وسلسلة من المشاورات العالمية المواضيعية. وقد وصلت هذه المشاورات طبقاً للتقديرات إلى أكثر من ١,٣ مليون شخص. وكانت المواضيع التي جرى تناولها هي أشكال عدم المساواة؛ وديناميات السكان؛ والصحة؛ والتعليم؛ والنمو والتوظيف؛ والنزاع والهشاشة؛ وتصريف الشؤون؛ والاستدامة البيئية؛ والأمن الغذائي والتغذية؛ والطاقة؛ والماء.

٧- واشتركت المنظمة واليونيسيف في قيادة المشاورات المواضيعية بشأن الصحة، فيما بين أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ وآذار/ مارس ٢٠١٣، وكانت بوتسوانا والسويد الدولتين العضوين الرائدتين. واجتذبت مشاورة عبر الإنترنت ٠٠٠ ١٥٠ زائر، كما شارك أكثر من ١٦٠٠ شخص (يمثلون الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والشراكات الصحية العالمية والقطاع الخاص) في ١٤ مشاورة جرت وجهاً لوجه في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا. وتُتاح على منصّة مستندة إلى الإنترنت حصائل جميع هذه الاجتماعات وكذلك أكثر من ١٠٠ ورقة مقدَّمة.[٢] وقد قُدِّم التقرير عن المشاورة،[٣] الذي وُضع في صيغته النهائية خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (غابوروني، ٤-٦ آذار/ مارس ٢٠١٣) إلى الفريق الرفيع المستوى قبل وضع تقريره في صيغته النهائية وشكَّل أساس التقرير الذي نظرت فيه جمعية الصحة العالمية السادسة والستون لدى اعتمادها القرار ج ص ع٦٦-١١.

٨- وعلى التوازي من ذلك، أنشأ الأمين العام شبكة حلول التنمية المستدامة، التي تضم أكاديميين من مختلف أنحاء العالم من أجل التركيز على إيجاد حلول عملية لمسائل التنمية المستدامة. وقد صُمِّم التقرير الناتج[٤] كإسهام على السواء في تقرير الأمين العام إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والستين وفي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أُنشئ[٥] استجابة لتوصية مؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢. ويتكون الفريق العامل المفتوح العضوية من ٣٠ عضواً تجري تسميتهم من المجموعات الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة من أجل إعداد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

---

١ المستقبل الذي نريد للجميع. تقرير إلى الأمين العام. نيويورك، فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٢.

٢ www.worldwewant2015.org/health (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣).

٣ الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تقرير المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الصحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٣ (www.worldwewant2015.org/file/337378/download/366802، تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣).

٤ جدول أعمال للتنمية المستدامة: تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ (http://unsdsn.org/files/2013/11/An-Action-Agenda-for-Sustainable-Development.pdf، تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣).

٥ انظر المقرر الإجرائي ٥٥٥/٦٧.

٩- وقد تلقى الأمين العام الدعم، في تنسيق تدفقات الأعمال هذه، من جانب مستشارة خاصة معنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتدعم المنظمة عملها في مجال الصحة بشكل مباشر.

١٠- وكانت ذروة مرحلة التشاور الأولى بشأن وضع مجموعة جديدة من الأهداف هي الحدث الخاص المذكور في الفقرة ٣ أعلاه، والذي شمل غرضه تحديد كيفية المضي قدماً.

التطورات التي حدثت في الجمعية العامة: الطريق إلى عام ٢٠١٥

١١- رحبت وثيقة حصائل الحدث الخاص بما أُنجز حتى الآن، ولكنها أعربت أيضاً عن القلق إزاء التفاوت في التقدم المحرز.[١] وأكدت الحاجة إلى تسريع التنفيذ في عدّة مجالات، بما في ذلك الفقر والجوع، وتعميم الحصول على التعليم الابتدائي، ووفيات الأطفال، وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك صحة الأمومة، والاستدامة البيئية والوصول إلى المياه وخدمات الإصحاح. وقد أعلنت عدّة بلدان مانحة ومشاركين من القطاع الخاص في الحدث زيادة التمويل المخصص لدعم الإجراءات المحددة الأهداف. وعلى الرغم من أن وثيقة الحصائل تتضمن القليل من الاقتراحات المحددة، فإنها تُبرز الحاجة إلى شراكة عالمية معززة من أجل التنمية. وأكدت الدول الأعضاء الحاجة إلى إطار وحيد ومجموعة من الأهداف، التي ينبغي أن تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة وأن تكون عالمية وقابلة للتطبيق في جميع البلدان.

١٢- واستُخدم الحدث الخاص أيضاً لاستهلال سلسلة من العمليات الحكومية الدولية التي ستنظر في مجموعة من أهداف التنمية المستدامة خلال دورة الجمعية العامة الحالية، والتي ستتفق، خلال دورة الجمعية العامة المقبلة (التي تبدأ في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، على مجموعة نهائية ووحيدة من الأهداف كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣- وتسلسل العمل المقترح هو كما يلي. بعد أن ينتهي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة من مناقشاته التمهيدية، سوف يبدأ النظر في الأهداف في أوائل عام ٢٠١٤. والعمل جارٍ بشأن اقتراح وإدراج روابط صحية في المختصرات التي يجري إعدادها لمناقشات الفريق العامل بشأن الطاقةً والنقل المستدام وتغير المناخ والمدن المستدامة. وبحلول موعد افتتاح الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ينبغي أن تكون جميع الأعمال التي استُهلت عقب مؤتمر ريو+٢٠، بما في ذلك وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، قد استُكملت.

١٤- وبالإضافة إلى أنشطة المتابعة المتفق عليها في مؤتمر ريو+٢٠، سوف يعقد رئيس الجمعية العامة لقاءات لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٤ في إطار موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". وسوف توفِّر هذه اللقاءات محفلاً للتركيز على المسائل التي قد تتطلب المزيد من المناقشات المفصلة. ومن المرجح أيضاً أنها سوف توفّر فرصاً لكي تفكر الدول الأعضاء في الصلات بين السلم والأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان، وكذلك في التنمية والنمو الاقتصادي. ومن المتوقع عقد لقاء لتقييم ما أُنجز في أوائل عام ٢٠١٤ وآخر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. وسوف يكون اللقاء الأخير بمثابة استعراض نهائي للأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك تقييم لتقدم المفاوضات خلال الأشهر الاثني عشر السابقة.

---

١ http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Outcome%20documentMDG.pdf (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣).

١٥- وسوف تتمثل المرحلة الأخيرة من العملية في إنشاء إطار وحيد ومجموعة من الأهداف – هي خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – التي سوف تستند إلى أهداف التنمية المستدامة التي اتفق عليها الفريق العامل المفتوح العضوية، وتتضمن هذه الأهداف وقد تتناولها بمزيد من التفصيل. وسوف يقدم الأمين العام أولاً للدول الأعضاء موجزاً بكامل نطاق المُدخلات المتلقاة، ومن ثم يُطلق العملية الحكومية الدولية النهائية خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والستين في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، التي ستبلغ ذروتها في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بعد ذلك بعام.

الصحة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥: التطورات حتى الآن

١٦- تبوأت الصحة مكانة بارزة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٨/٦٦ "المستقبل الذي نصبو إليه"، الذي أقر بأن الصحة "شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها"، وكان ذلك قبل بدء المشاورات الأولى بشأن الصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧- وعزز هذا الموقف إعلان ريو السياسي بشأن المحددات الاجتماعية للصحة[١] وقرار الجمعية العامة ٨١/٦٧ بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية الذي أوصى، بين جملة أمور، بالنظر في إدراج التغطية الصحية الشاملة في مناقشة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨- وأكدت مناقشات اللجان الإقليمية للمنظمة على أهمية تسريع العمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وفي الوقت ذاته، هناك إقرار متزايد بأن برنامج عمل الصحة أصبح أوسع نطاقاً وأنه ينبغي أن يشمل الأمراض غير السارية التي ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات بشأن المحددات الاجتماعية للصحة تنفَّذ على صعيد الحكومة والمجتمع ككل. وفضلاً عن ذلك، كان هناك تحرك قوي صوب إدراج الإنصاف في الصحة، وإيلاء المزيد من الاهتمام إلى الصحة الجنسية والإنجابية، ولاسيما في أوساط الشباب، وصوب إدراج الصحة ضمن الحقوق الأساسية للإنسان. ونظراً لاتساع نطاق اهتمامات قطاع الصحة، فإن التحدي المطروح قد تمثل في إيجاد أسلوب *شمولي* يتيح صياغة هدف للصحة يتضمن جميع هذه الاهتمامات المختلفة. وكذلك فثمة حاجة إلى إثبات واضح للروابط بين الصحة والجوانب الأخرى للتنمية المستدامة.

١٩- ويدعم تقرير الحوار الرفيع المستوى الذي عُقد في بوتسوانا (انظر الفقرة ٧ أعلاه) العديد من الاهتمامات التي ناقشتها جمعية الصحة واللجان الإقليمية. وقد نص على اعتبارات ثلاثة، وهي: (أ) تُعد الصحة عنصراً حيوياً من عناصر التنمية المستدامة ورفاه الإنسان ومن ثم فهي تسهم في الغرض الجامع لأي مجموعة من الأهداف العالمية؛ (ب) وسيتمثل اهتمام هدف الصحة في الوصول بالصحة إلى المستوى الأمثل في جميع مراحل العمر، وسيشمل ذلك تسريع العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة واستكماله، والتوسع فيه لكي يشمل الأمراض غير السارية؛ (ج) ويُعد تحقيق التغطية الصحية الشاملة وسيلة لتحقيق هذه الحصائل وغاية مطلوبة في حد ذاتها في الوقت نفسه.

٢٠- والنقطة الأخيرة جديرة بالتأكيد عليها. حيث رأى بعض المشاركين أن التغطية الصحية الشاملة ليست سوى وسيلة لتحقيق حصائل صحية أفضل، في حين رأى بعضهم الآخر أنها تمثل هدفاً مطلوباً يحظى بتقدير الناس في حد ذاته، من خلال شعورهم بالاطمئنان إلى قدرتهم على الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها دون التعرض لمخاطر مالية كبرى. وفضلاً عن ذلك، فهو هدف يتمحور حول الإنصاف؛ وهو تعبير عملي عن

١ اعتُمد من قِبل جمعية الصحة بموجب القرار ج ص ع٦٥-٨.

الإعمال التدريجي للحق في الصحة؛ و"يصطبغ بالطابع العالمي ويسري على جميع البلدان" تمشياً مع الاهتمامات التي نصت عليها الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي عُقدت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. ويجري العمل في منظمة الصحة العالمية على وضع المؤشرات والقياسات اللازمة لتقييم التقدم المُحرز فيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

٢١- وتتمثل الرسالة الرئيسية في تقرير الفريق الرفيع المستوى في القضاء على الفقر المدقع في إطار التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويقترح الفريق لتحقيق ذلك خمسة تغييرات جوهرية تمثل المبادئ الأساسية، ألا وهي: عدم إغفال أي شخص؛ ووضع التنمية المستدامة في صلب هذه التغييرات، وتحويل الاقتصادات من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع، وبناء السلام والمؤسسات العامة الفعالة والمنفتحة والخاضعة للمساءلة، وإقامة شراكة عالمية جديدة.

٢٢- وتترجم بعد ذلك هذه المبادئ إلى مجموعة إرشادية تتألف من ١٢ هدفاً و٥٤ غاية. واختار الفريق الموضوع الرئيسي للمشاورة بشأن الصحة من الهدف ٤، وهو: "ضمان تمتع الإنسان بالصحة طوال حياته". والغايات الخمس المرتبطة به هي: "القضاء على وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة التي يمكن تلافيها؛ وزيادة نسبة الأطفال، والمراهقين، والبالغين وكبار السن المعرضين للخطر، الذين يحصلون على التطعيم الكامل إلى ×٪؛ وخفض نسبة وفيات الأمومة إلى × لكل ٠٠٠ ١٠٠ على الأكثر؛ وضمان التغطية الشاملة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية؛ والحد من عبء المرض الناجم عن الأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة والأمراض غير السارية ذات الأولوية". ويمضي الفريق الرفيع المستوى قائلاً "في حين أننا نركز على الحصائل الصحية في هذا الهدف، فإن تحقيق هذه الحصائل يتطلب الإتاحة الشاملة لخدمات الرعاية الصحية الأساسية".

٢٣- وتلعب الصحة دوراً في عدد من الأهداف الأخرى المقترحة. فالهدف ١ بشأن القضاء على الفقر يتضمن غايتين متعلقتين بالصحة وهما: تغطية الفقراء والفئات السريعة التأثر بنُظم الحماية الاجتماعية؛ وبناء القدرة على الصمود والحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. والهدف ٢ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يشمل الوقاية من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتخلص منها. والهدف ٥ بشأن الأمن الغذائي والتغذية الجيدة يشمل الحد من التقزم والهُزال وفقر الدم. والهدف ٦ بشأن الإتاحة الشاملة لخدمات المياه والإصحاح يشمل التركيز على مياه الشرب المأمونة والحد من التغوط في العراء. والهدف ١٠ بشأن حسن تصريف الشؤون وفعالية المؤسسات يشمل توفير الخدمات المتعلقة بالهوية القانونية مثل تسجيل المواليد، مجاناً للجميع. والهدف ١١ بشأن المجتمعات المستقرة والسلمية يشمل الحد من الوفيات الناجمة عن العنف والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٢٤- ويشمل تقرير شبكة حلول التنمية المستدامة أيضاً أهدافاً إرشادية. وفيما يتعلق بالصحة يجري التعبير عن ذلك من خلال عبارة "تحقيق الصحة والعافية في جميع مراحل الحياة". وفي المقابل فإنه بالنسبة إلى الفريق الرفيع المستوى أُدرجت الإتاحة الشاملة التي "تشمل الصحة الجنسية والإنجابية، وتنظيم الأسرة، والتمنيع الروتيني، والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية وعلاجها"، كغاية محددة.

٢٥- وأجرى الفريق العامل المفتوح العضوية مناقشة واحدة محددة عن الصحة. وأقر الميسرون المشاركون في الموجز الذي أعدوه بأن التغطية الصحية الشاملة ذات أهمية محورية بالنسبة إلى التنمية المستدامة. وعلى الرغم من دعم عدد كبير من الدول الأعضاء للتغطية الصحية الشاملة كهدف جامع للصحة، فإن البعض الآخر أعرب عن دعمه لتحقيق المستوى الأمثل من الصحة في جميع مراحل الحياة، واتخاذ التغطية الصحية الشاملة كوسيلة

لتحقيق ذلك. وأكد العديد من الدول الأعضاء على أن التغطية الصحية الشاملة ستكون عنصراً رئيسياً في أي إطار للحماية الاجتماعية يعمل جيداً وأكدت على ضرورة التصدي للأمراض غير السارية في الإطار الخاص بمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وأكد العديد من الدول الأعضاء أيضاً على ضرورة أن تمثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عنصراً أساسياً من عناصر إطار الصحة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.[١] وأكد عدد من الدول الأعضاء أيضاً على صحة المرأة والشباب والصلات ما بين الصحة والقطاعات الأخرى (مثل النقل والطاقة والإسكان والبيئة والزراعة).

الاستنتاجات

٢٦- في وقت كتابة هذه الوثيقة، يتبقى ١٨ شهراً ستجري خلالها عملية حكومية دولية كاملة سيتحدد من خلالها الإطار والأهداف التي سوف تُعتمد. وسيتولى إجراء معظم المناقشات وزراء الشؤون الخارجية والبعثات الدائمة للأمم المتحدة في نيويورك. وسيكون ضمان تزويد وزراء الصحة ممثليهم الوطنيين بالمعلومات والإحاطة الوافية من خلال نصوص متسقة حول دور الصحة وأهميتها، بالغ الأهمية من أجل استكمال هذه العملية بنجاح.

٢٧- وقد ترسخت مكانة الصحة بقدر جيد حتى الآن. والنصوص التي تُعد بشأن الأهداف شاملة وتستند إلى مبدأ الوصول بالصحة إلى المستوى الأمثل في جميع الأعمار مع اعتبار التغطية الصحية الشاملة وسيلة و/ أو هدفاً في حد ذاتها. ولم تتضح بعد في هذه المرحلة كيفية التوصل إلى اتفاق بشأن الغايات وإذا كان ذلك سيتحقق أم لا.

٢٨- ويتمثل الاهتمام الرئيسي للمنظمة في هذه المرحلة في دعم نهج يسمح بإدراج نطاق واسع من الاهتمامات الخاصة بقطاع الصحة ضمن إطار أوحد، حيث تؤدي هذه الاستراتيجية إلى الحد من المنافسة بين مختلف الحالات الصحية ومختلف التدخلات الصحية ومختلف الفئات السكانية. وستواصل المنظمة سعيها إلى استخدام مؤشرات الصحة كوسيلة لقياس التقدم المُحرز على صعيد الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٩- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ يوافق عام ٢٠١٤ الذكرى العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وستُعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في أعقاب سلسلة من الأحداث التحضيرية، من أجل استعراض التقدم المُحرز ووضع الإرشادات الخاصة بالمستقبل.